رئيس الجمهورية لدى حضوره حفل تخرّج دفعة من المعهد العالي للقضاء:

القضاء سلطة مستقلة ولا ينبغي لأحد التدخل في شؤونه

ندعو إلى سرعة البت في قضايا المال العام ومحاكمة الفاسدين والمتلاعبين

صنعاء / سبأ:

حضر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية ومعه الأخ عبدربه منصورهادي ، نائب رئيس الجمهورية أمس بقاعة الشوكاني في كلية الشرطة ، حفل تخرج الدفعة الـ١٢ دراسات عليا من المعهد العالي للقضاء والتي تضم ٥١ قاضيا .

وفي الحفل الذي بدأ بآي من الذكر الحكيم ، ألقى فخامة الأخ الرئيس كلمة عبر فيها عن سعادته بحضور هذا الاحتفال ، وهنأ قيادة مجلس القضاء ووزارة العدل والمعهد العالي للقضاء على ما بذلوه من جهد لتخريج هذه الدفعة إضافة إلى الدفع السابقة .

وقال : " قبل إنشاء المعهد العالي للقضاء كان هناك كوكبة من العلماء وكادر محدود ولولا إنشاء هذا المعهد لانقرضت الكوادر العاملة في السلطة القضائية ولكن اعتقد أن إنشاء المعهد العالي للقضاء كان قراراحكيما حيث أسهم في تأهيل وتخريج العديد من الدفع التي توالت حتى وصلت إلى الدفعة الثانية عشرة " .

وأضاف : " هكذا الأيام لا أحد يستطيع أن يعيش في زمن غير زمنه فلابد أن يسلم الجميع ونرحب بالجيل الجديد ليتحملوا مسؤولياتهم سواء في السلطة القضائية أو في النيابة العامة أو في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة فلا أحد يستطيع ان يأخذ حقه وحق الآخرين ، وهكذا تتغير الحياة " .

ومضى قائلا : " إننا نولي السلطة القضائية كل الأهتمام والرعاية وأعطيناهم الاستقلال الكامل إيمانا بالفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وذلك ماهو موجود على أرض الواقع اليوم " .

وخاطب الأخ الرئيس منتسبي السلطة القضائية قائلا : " ينبغي على الأخوة في السلطة القضائية أن يتحملوا كامل المسؤولية لأن العدالة أمانة في أعناقهم والعدالة في رأس القاضي لااحد يتدخل في شؤون القضاء أو في شؤون العدالة، فعلى القضاة ان يتجنبوا الوساطات والتليفونات والمحتالين على الشرع وعلى النظام والقانون ،لأن هناك محتالين كثرا ، ولذا على الأخوة القضاة أن يتجنبوا ويغلقوا تليفوناتهم أمام هؤلاء فالسلطة القضائية سلطة مستقلة " .

وتابع قائلا : " كنا نواجه في الفترة مابين ١٩٧٨-١٩٧٩م مع رجال السلطة القضائية مشكلة عويصة تتثل بالروتين القديم حيث كان يعتقد المتقاضون والقضاة أنه لاعدالة تتحقق إلا بحكم طويل وليس بحكم يتم تلخيصه ويدون في سجل السلطة القضائية ويستخلص منه الحكم ويصدرفي صفحة أو صفحتين، ومضى يقول : " حتى المواطن كان لايعتقد أن هناك قضاء أو عداله إلا إذا رأى الحكم يصل طوله إلى ثلاثة أمتار أو أكثر " !!

وقال الأخ الرئيس : " كانت تواجهنا صعوبة في ذلك الوقت مع ما يسمى بوكلاء الشريعة والذين كانوا يعيقون تنفيذ القانون وكانوا يذهبون ويمارسون ضغطوطاً على القضاة ، ويقولون للقضاة " هل تريدون شريعة محمد بن عبدالله أم قانون حسين الحبيشي ؟ فأرهبوا القاضي في ذلك الوقت، وكان القضاة مهزوزين ، وعملنا من أجل إصدار قانون تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وأنجزناه وهو أهم انجاز يمني عربي وإسلامي أخذ بالأرجح من كل المذاهب ولم يتعصب لأي مذهب وأصبح مفخرة وهو اليوم يدرس في عدد من البلدان الإسلامية " .

واستطرد الأخ الرئيس قائلا : " وكنا نواجه مشكلة في ذلك الوقت أيضا في إصدار قانون المرافعات وإنشاء النيابات العامة لأن البعض كان لايرى جدوى أن يتم انشاء نيابة منسبيها من هؤلاء الشباب ويتساءل أين أولئك العلماء الفطاحل من وكلاء الشريعة الذين يترافعون أمام القاضي ؟ قلنا هؤلاء شباب والقانون يحمي العدالة ، والعدالة موجودة ولكن لابد من قانون يحمي العدالة ويحافظ عليها وأنجزنا النيابة العامة وبالتالي أنجزنا قانون المرافعات وحدد قانون المرافعات فترة زمنية للمقاضاه أمام القاضي وهذا ما يجب ان نحث القضاة الجدد الخريجين أن يلتزموا بماجاء في قانون المرافعات وبحيث لاتكون المرافعات الى مالا نهاية فذلك يمثل عذاباً للمتقاضين ويجب ان نسهل التقاضي أمامهم ونلتزم بالفترة الزمنية المحددة وإعطاء الأولوية للأهم فالمهم " .

وحث الأخ الرئيس ، الحكومة ووزارتي العدل والتعليم العالي ان تدفع بالقوانين القضائية وكل القوانين التي تخص القضاء إلى الجامعات الأهلية لتضمها إلىمقرراتها الدراسية ليستوعب مضمونها طلاب تلك الجامعات إذا أرادوا ان يتم استيعابهم ضمن منتسبي السلطة القضائية ، وقال : " السلطة القضائية ليست حكرا على الجامعات الحكومية ونرحب بخريجي الجامعات الأهلية إذا التزموا وأدرجت هذه القوانين ضمن مناهج جامعاتهم " .

وأكد الأخ الرئيس على أهمية عقد دورات لوكلاء النيابة لفترة لا تقل عن ٦ أشهر، وقال : " ينبغي أن لا يتاح لخريج أي جامعة ان يمارس مهامه ضمن السلطة القضائية مباشرة إلا بعد الالتحاق بدورات تأهيلية في المعهد العالي للقضاء وكذلك معاوني النيابة العامه يجب ان تعقد لهم دورات في المعهد ولفترة لا تقل عن سنة " .

وشدد الأخ الرئيس على ضرورة الاهتمام بالقضاء التجاري وقال : " نحن اليوم نتعامل مع العالم الخارجي ليس مع الغرفة التجارية في تعز أوعدن أو حضرموت ولكن نتعامل مع العالم الخارجي في مسألة البيئة البحرية والتامين والبنوك والسفن وغيرها ، ولذلك لابد ان يكون القضاه مؤهلين تاهيلا عاليا ولا يتم قبول أي قاض في القضاء التجاري إلا من هم مؤهلين عاليا بهذا المجال ويجيدون التحدث باللغة الانجليزية بطلاقة ، وعلى وزارة العدل والمحكمة العليا استقدام عدد من الخبراء من الدول الشقيقة أو حتى الصديقة إذا لزم الأمر وذلك لتأهيل القضاه تاهيلا عاليا وكذلك وكلاء النيابة وبحيث يكونون مؤهلين للعمل في القضاء التجاري " .

وحث الأخ الرئيس نيابات ومحاكم الأموال العامة بالبت السريع في القضايا ذات الصلة بالمال العام ومحاكمة الفاسدين المتلاعبين والمستهترين بالمال العام والاسراع في البت في تلك القضايا ..مشددا على أهمية تعزيز دور التفتيش القضائي والحرص على أن يكون منتسبوه من خيرة الكوادر القضائية المؤهلة مع مراعاة أن يكونوا أكفأ من قضاة المحاكم الابتدائية والجزائية وحتى لايكون هناك أي استهتار بالتفتيش القضائي " .

وقال : " لا يفتش على القاضي إلا قاضياً أكفأ منه ولا يمكن ان نأتي بموظف عادي يفتش على أعمال القاضي ، بل يجب ان يكون المفتش قاض أعلم وأكفأ وأقوى، وأكد الأخ الرئيس على أهمية تجنب كل السلبيات التي كانت ترافق مسيرة القضاء في الماضي ، وقال : " التفتيش القضائي كان يعتبر في الماضي بمثابة قسم فائض واليوم أصبح عنصرا مهما من عناصر السلطة القضائية .وأضاف : " القضاء يصدر أحكاما عديدة من المحاكم الابتدائية والجزائية واستئناف المحافظات والمحكمة العليا لكن أين دور جهاز الضبط القضائي ، فلا يهم إصدار الحكم بقدر ما يهم تنفيذ الحكم ، فعلى الجهات المعنية متابعة هذا الأمر، فلا يجوز تأخير تنفيذ الأحكام الشرعية بعد صدورها فتأخير تنفيذ حكم شرعي .. يعني فساد ورشوة وظلم .. معناه لا وجود للعدالة " .

وتابع الأخ الرئيس قائلا : " القاضي في البيوت لا يجوز وحرام ، فالتقاضي ووعد المتخاصمين بالحضور الى البيوت لا يجوز، لأنه لدينا محكمة للتقاضي والفصل بين المتخاصمين على المكشوف وبشفافية مطلقة داخل المحاكم وأي قاضي يتناول أي قضية في بيته هو مخطئ ، وأقول هو فاسد " .

وقال "على التفتيش القضائي متابعة هذا الأمر، وإذا اتضح ان قاضيا يبت في أي قضية بمنزله ولم يلتزم بشرف المهنة يجب أن يفصل من القضاء

لأن مثل ذلك يعتبر فسادا " ، وخاطب القضاة قائلا " لا تتحولوا مثل بعض الأطباء الذين لديهم عيادات أو صيدليات، فيقولون ا للمريض إذا كنت تريد علاجا جيدا وفحصاً بأجهزة حديثة ، فعليك المجيء الى عيادتي الخاصة ومن ثم يكتب له روشته ويوصيه بشرائها من صيدليته ، وهناك من يقول للمتقاضي إذا تريد عدالة فاحضر الى المنزل ، وهذا لا يصح فالعدالة يجب ان تكون في المحكمة وهي من مسئوولية القاضي وليست مسئولية وزير العدل ".وأضاف فخامة الأخ الرئيس " ان العاملين في القضاء اليوم يحصلون على امتيازات لا يحصل عليها العاملون في أي سلطة من سلطات الدولة، فقد حظي القضاة باهتمام خاص كي تقطع دابر الرشوة ودابر الاختلاس ومد اليد الى المتخاصمين ، لذا يجب على القاضي ان يكون كبيرا ومترفعا ولا يحتاج لأحد " .

وقال " سيتم توجيه الحكومة لإدراج مبنى السلطة القضائية (المحكمة العليا) في موازنة عام ٢٠٠٨م إن شاء الله ، بحيث يكون مبنى يليق بالعدالة ويليق بالسلطة القضائية ويليق بهيبتها ، ليكون مبنى السلطة القضائية أو المحكمة العليا معلما من معالم الدولة الحديثة المتحضرة ".ومضى الأخ الرئيس قائلا " ليس المهم أن تنظر المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى بالحركة القضائية فقط بل الأهم هو محاسبة ومعاقبة كل من لا يلتزم بشرف المهنة، فلا داعي لحركة قضائية إذا لم تكن مفيدة ، بحيث يتم الاستغناء عن القاضي غير الصالح، فأي حاكم في مكان ما غير صالح لا ينفع نقله من مكان الى آخر بل يجب استبعاده نهائيا، وان شاء الله سيتم استيعاب اكبر عدد في الدفع القادمة من خريجي المعهد العالي للقضاء لتغطية كل المحاكم " .

على القضاة تجنب الوساطات والمحتالين على الشرع والنظام والقانون

وأردف قائلا : " ينبغي على وزارة العدل ومن خلال التفتيش القضائي ومحاكم استئناف المحافظات القيام بمسح شامل وكامل للقضايا المعروضة أمام المحاكم ، فعلى سبيل المثال ليس المهم إيجاد محكمة في مديرية وإنما المهم البحث عن القضايا المتراكمة والخصومات والفصل فيها أينما وجدت " . وأضاف فخامته " ينبغي علينا الاهتمام بالمناطق النائية والريفية حتى يتم الإستفادة من المباني التي تنشأها وزارة العدل وهذا لن يأتي إلا من خلال مسح شامل " .

وقال :"مشكلة بعض المسئولين عدم قدرتهم على التعاطي الصحيح مع مسئولياتهم أو مع ما يتلقونه من توجيهات ، فالقاضي والمسؤول الضعيف يقول هذه أوامر من فوق وليس لي بها علم ، وهذا يدل على ضعف المسؤول، فنحن لا نريد مسؤولاً ضعيفاً بل نريد مسؤولين وقضاة أقوياء " فالمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف".

وجدد فخامة الأخ الرئيس شكره لقيادة السلطة القضائية على الإعداد والتأهيل الجيدين للخريجين ، متمنيا الاستفادة من الهفوات والأخطاء وتجنبها في المستقبل سواء في المعهد العالي أوفي المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والالتزام بالدوام الرسمي والقوانين المنظمة لأعمال السلطة القضائية.

وكان الدكتور غازي شائف الأغبري وزير العدل قد ألقى كلمة رحب فيها برئيس الجمهورية ونائبه ورئيس مجلس القضاء الأعلى .. مشيراً إلى أن المعهد العالي للقضاء يعد من أهم المكاسب التي تحققت للسلطة القضائية في ظل رعاية رئيس الجمهورية.

وقال الدكتور الأغبري "إن كافة الأجهزة القضائية تحشد الجهود والإمكانيات من الكوادر البشرية والمادية لتحقيق العدالة بكافة صورها للمواطن" .. مؤكدا على ان تحقيق العدالة هي مسئولية تقع على عاتق الدولة و أن حجر الزوية فيها هو القاضي.

واستعرض الاخ الوزير التحديثات التي شهدتها السلطة القضائية خلال العام المنصرم ٢٠٠٦م و من أبرزها تعديل قانون السلطة القضائية وتخلي فخامة رئيس الجمهورية عن رئاسة السلطة القضائية اضافة الى اعادة النظر في القوانين المتعلقة بالقضاء التجاري وغيرها من الجوانب المختلفة المتعلقة بتعزيز دور القضاء وتحديثه.

واوضح الأخ الوزير ان السلطة القضائية شهدت اجراء حركة جزئية للقضاة في مختلف محافظات الجمهورية وإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وتعيين عدد من القضاة المختصين إضافة إلى اصدار لوائح تنظيمية جديدة لوزارة العدل والمحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى.

وقال " ان وقوف المجلس الأعلى امام المخالفات المهينة والمسلكية للقضاة نتج عنها رفع الحصانة عن اثني عشر قاضياً وعضو نيابة تمهيدا لمحاسبتهم" ..منوها في ذات الوقت الى ان مكتب النائب العام نفذ ما يقارب ٢٨١ دورة تفتيشية على السجون ومراكز الاحتجاز للاطلاع على الاوضاع غير القانونية واتخاذ الاجراءات المناسبة.

وأضاف أن إنشاء شعبتين استئنافيتين للاموال العامة وتجارية وتزويدهما بالقضاة المتخصصين يأتي في اطار حرص الدولة على مكافحة الفساد والاسراع في البت بالقضايا ذات النزاع التجاري.. مشيرا الى انه يجرى حاليا عملية الربط الشبكي لخمس محاكم استئنافية مع هيئة التفتيش القضائي حتى يتسنى للهيئة المتابعة المستمرة لسير التقاضي وسرعة البت فيها.

من جانبه إستعرض الدكتور يحيي الجرافي مدير المعهد العالي للقضاء دور المعهد العالي في رفد السلطة القضائية بالكوادر القضائية المؤهلة من خلال تأهيل القضاة واعضاء النيابة عن طريق الدورات وورش العمل التي يعقدها بين الفينة والأخرى.

واشارإلى ان المعهد يعتمد في مناهجه التعليمية على الوسطية التي اسسها الرعيل الأول من امثال العلامة محمد بن علي الشوكاني وأنه يستعين بالاكاديميين والقضاة الاكفاء في الفقه الوسطي الحاليين مثل القاضي محمد اسماعيل العمراني.

وقال ان خريجي الدفعة الثانية عشرة (٥١) قاضياً حصلوا على تقديرات لاتقل عن جيد جدا وأنهم من خيرت ابناء اليمن .. منوها الى ان القاضي المؤهل والورع سيؤدي الرسالة العدلية وينصف المظلوم .

كما ألقى القاضي اكرم احمد عبدالرزاق الرقيحي كلمة الخريجين إستعرض فيها مجمل العلوم التي تلقاها الخريجون في المعهد و شملت العلوم النظرية والتطبيقية في المحاكم والنيابات المتخصصة .. منوها الى ان التخرج ليس نهاية المطاف بل هو بداية للقاضي في اكتساب المعارف والعلوم القضائية التي لاتوجد لها حدود.

عقب ذلك تلى القرار الجمهوري بتعيين خريجي الدفعة الثانية عشرة وعددهم ٥١ خريجا من طلبة المعهد العالي للقضاء بوظيفة قاضي محكمة جزئي .

وقد قام رئيس الجمهورية والقاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاءا لأعلى بتكريم اوائل الدفعات الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة. كما جرى توزيع شهادات التخرج على الخريجين البالغ قوامهم واحدا وخمسين قاضياً.

مجلس النوّاب يستمع إلى بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس وثائق المؤتمر الثالث والعشرين للإتحاد البريدي العالمي في ضوء مناقشته لتقرير لجنة النقل والاتصالات بهذا الشأن .

حيث تشمل وثائق الإتحاد البريدي العالمي الدستور ، وهو الوثيقة الأساسية للإتحاد التي تشمل القواعد التنظيمية للإتحاد ولا يجوز أن يخضع لأي تحفظات ، والنظام العام للإتحاد البريدي العالمي ويتضمن الأحكام والنظم التي تضمن تنفيذ الدستور وعمل الإتحاد وكذا النظام الداخلي للمؤتمر ويتضمن الأحكام المنظمة لأعمال وأنشطة المؤتمر الدولي الذي يعقد دوريا كل أربع سنوات ، إضافة إلى اتفاقية البريد العالمية التي تشمل القواعد المنظمة للخدمات البريدية إلى جانب الإتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدي الذي يتضمن مجموع الأدءات المنظمة لكيفية نقل الأموال البريدية فيما بين البلدان المتعاقدة بصورة مشتركة بشأن التحويلات المالية .

من جهة أخرى استمع مجلس النواب إلى بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط للعام المالي ٢٠٠٥م والمقدم إلى المجلس من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التزاما بالمادة (٩٠) من الدستور واستجابة للمادة (١٧٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب .

وأوضح الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لدى تقديمه لهذا البيان إلى المجلس أن طلب مجلس النواب للبيان الرقابي يأتي في مقدمة أولويات جدول أعمال المجلس إنما يعكس حرص نواب الشعب على تدعيم نظام المساءلة العامة فإنه في ذات الوقت يعبر عن مستوى الثقة والتطور في علاقات العمل المتميزة التي تربط الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمجلس النواب وهو ما يجري السعي إلى ترسيخه وتطوير مجالاته بما يحقق المصلحة العامة . وأشار السنفي إلى أن بيان الرقابة السنوي قد تضمن مؤشرات سلبية وإيجابية شابت تنفيذ الموازنات والذي يشير إليها الجهاز سنويا في تقاريره .. منوها إلى أن ذلك لا ينفي وجود إيجابيات تحققت سواء فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والتي تمثلت في التحكم بمقدار العجز ضمن الحدود الآمنة وتحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف وتدعيم احتياجات البلاد من العملات الصعبة والذي تجاوز ستة مليارات دولار بالإضافة إلى تحسين أداء الميزان التجاري لصالح الصادرات .

وأضاف " إن هناك نجاحات تحققت وجهود بذلت في ظل توجهات جادة وملموسة يمكن البناء عليها والاستفادة منها في معالجة الإختلالات وتطوير الأداء الاقتصادي والمالي والإداري في ظل ما تكرسه توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من إرادة سياسية داعمة لمكافحة الفساد وحماية المال العام .

كما قدم تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تفاصيل لبيانه الرقابي السنوي شملت المؤشرات والبيانات الخاصة بنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥م وملحقاتها في المؤشرات العامة بشقيها المركزي والمحلي والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط .

وأكد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في خلاصة تقريره على جملة من المسائل كالتالي :

١- أهمية التزام كافة الجهات الحكومية بإعداد مشاريع موازنات في ضوء المراحل النظامية المبينة في القانون المالي ولائحته التنفيذية والتعليمات النظامية الصادرة عن وزارة المالية بهذا الصدد .

٢-ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة التي تلزم كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات السلطة المحلية ووحدات القطاع الاقتصادي بإعداد حساباتها الختامية وتقديمها إلى كل من وزارة المالية والجهاز في المواعيد القانونية

٣- أهمية التزام كل من وزارة المالية والجهاز بتوصيات مجلس النواب المتعلقة بالمواعيد القانونية لتقديم كل من الحسابات الختامية وتقارير الجهاز عنها في المواعيد الدستورية والقانونية وبما يمكن الجهاز من الوفاء بالتزاماته وفقا لقانونه .

٤- أهمية تضمين وزارة المالية للمذكرات التفسيرية للحسابات الختامية للإيضاحات اللازمة للوفورات والتجاوزات في النفقات والزيادة والنقص في الإيرادات وأسبابها ومصادرها .

٥- ضرورة الحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لإيرادات

الدولة ويؤكد على أهمية تنمية الإيرادات الذاتية غير النفطية من خلال :

- التحصيل الأمثل لموارد الدولة الضريبية والجمركية ومعالجة الإختلالات التي ترافق أداء المصالح الإيرادية والحد من الإعفاءات غير المنظمة ومكافحة التهرب الضريبي والتهرب الجمركي .

- الاستغلال الأمثل للقطاعات الواعدة مثل قطاع الثروة السمكية وتحديث القوانين واللوائح والآليات التي تنظم استغلال هذه الثروة .

٦- تشجيع قطاع الاستثمار المحلي و الأجنبي في القطاعات الحيوية السياحة والصحة بما يخدم أهداف التنمية ويرفد البلاد بالعملة الصعبة ويحد من خروجها سواءً لأغراض السياحة أو العلاج أو غيرها .

٧- توجيه نفقات الدولة التوجيه الأمثل نحو الجوانب الرأسمالية والاستثمارية التي تخدم التنمية وتحد من الإنفاق الجاري الترفي.

٨- أهمية الالتزام الدقيق بأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية أثناء إبرام وتنفيذ عقود مقاولات الأعمال والتوريدات وأداء الخدمات بما ينعكس على حسن تنفيذ المشاريع التنموية وتلافي أسباب تعثرها وتنفيذها بالمواصفات الفنية المطلوبة وفي المواعيد المحددة.

٩- تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في كافة وحدات وأجهزة الدولة وتوفير المقومات اللازمة لها بما يمكنها من أحكام الرقابة على التصرفات المالية إيرادا وإنفاقا ويحد من المخالفات والتجاوزات التي ترافق تنفيذ الوحدات لموازناتها السنوية.

١٠- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة ظاهرة الأرصدة المدينة وإلزام أرباب العهد بتسويتها أولاً بأول والحد من تراكمها .

١١- اتخاذ إجراءات صارمة حيال ظاهرة تجنيب الإيرادات ومعالجة أوضاع الحسابات الخاصة القانونية وتقنين الصرف منها في الأغراض التي أنشأت من اجلها .

١٢- معالجة الأختلالات في هيكل موازنة السلطة المحلية بما يمكن الوحدات الإدارية من القيام بواجباتها التنموية المنشودة والحد من اعتمادها على السلطة المركزية سواءً في دعم مواردها أو تنفيذ المشاريع التنموية .

١٣- دعم السلطة المحلية بما يمكنها من القيام بمهامها وتفويضها الصلاحيات الكاملة المنصوص عليها قانوناً وتوفير المقومات اللازمة لها لأداء دورها من حيث استكمال البناء التنظيمي وإنشاء المقرات وفتح الوحدات الحسابية ورفدها بالكوادر الفنية المؤهلة .

١٤- العمل على دارسة الأوضاع القانونية للوحدات الاقتصادية الذي يتزايد حجم ما تنفقه الدولة كإعانة لسد عجوزاتها الجارية سنة بعد أخرى وعلى النحو المبين في تقرير الجهاز عن الحساب الختامي لتلك الوحدات .

١٥- اتخاذ التدابير الإدارية والفنية والمالية الكفيلة بمعالجة أوضاع الوحدات الاقتصادية المتعثرة أو المتوقفة عن النشاط وصولا إلى اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبما يكفل تقليص الدعم الحكومي لها ووضع الحلول المناسبة للقوى العاملة الفائضة .

١٦- دراسة أوضاع الصناديق الخاصة وإعادة النظر في الصناديق التي تؤدي وظائف لاتتواكب والمتغيرات التي حدثت في دور ووظيفة الدولة ودمج التي تؤدي وظائف متشابهة منها في إطار صندوق واحد ،وكذا التي تؤدي وظائف هي

في الأصل وظائف أساسية للوزارة المشرفة في إطار الهيكل التنظيمي والوظيفي .

١٧-إصدار قانون خاص بالدين العام يحدد شروط وضوابط الاقتراض الخارجي والداخلي معاً ويحدد الجهات المسئولة عن المتابعة والإشراف والرقابة على لقروض والدين العام وبما يكفل استخدامها وتوظيفها التوظيف الأمثل ومواجهة سداد أعبائها وآثارها ،ويتضمن تحديد سقوف سنوية لحجم القروض وكذا سقوف وصلاحيات إعادة توزيع مخصصات القروض المتفق بشأنها مع المقرضين .

١٨- دراسة وضعية القروض والمشروعات الممولة منها وما يتم سداده من الأعباء بما من شأنه معالجة الوضعية القائمة ووضع إستراتيجية للحد من الاقتراض ومواجهة الأعباء المستقبلية وتخفيض المديونية لتجنيب ماقد يترتب على تزايدها من مخاطر والأخذ بعين الاعتبار بتوصيات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الواردة في تقريرها الصادر مؤخراً حول مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً .

وفي ضوء ذلك أقر المجلس حالة بيان الرقابة السنوي عن تلك الحسابات الختامية إلى اللجان المختصة للقيام بدراسته وتقديم نتائج ما تتوصل إليه إلى المجلس .

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره ،وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.